كلمة

الدكتور نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

الاجتماع رفيع المستوى حول ليبيا

نيويورك 2014/9/25

معالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب المعالي والسيادة

السيدات والسادة،

يسرني أن أتوجه بالشكر لسكرتير عام الأمم المتحدة السيد بان كي مون على مبادرته للدعوة لهذا الاجتماع الهام حول مستجدات الأوضاع في ليبيا والتي اتخذت في الآونة الأخيرة مساراً بالغ الخطورة تتصاعد فيه المخاوف على مسيرة الانتقال السياسي ومستقبل ليبيا ووحدة شعبها وأمنها واستقرارها، مع ما يحمله كل ذلك من مخاطر على أمن دول الجوار والمنطقة بأسرها.

كما أتوجه بالتحية والتهنئة لمعالي السيد عقيلة صالح عيسى رئيس مجلس النوالاب الليبي وأشكره على البيان الهام الذي ألقاه.

السيد الرئيس،

منذ إنطلاق الثورة الليبية في فبراير عام 2011، انحازت جامعة الدول العربية وبقوة إلى جانب خيارات الشعب الليبي، وطالبت بتوفير الحماية الدولية له، وواكبت الجامعة مختلف المراحل الصعبة التي فرضتها ظروف المرحلة الإنتقالية التي تمر بها ليبيا، وللجامعة العربية منذ سنتين بعثة دائمة في ليبيا، كما طلبت مؤخراً من الدكتور ناصر القدوة تولي مهمة الممثل الخاص للأمين العام للجامعة إلى ليبيا، وهو مكلف بوضع تصور شامل لعناصر خطة أو استراتيجية عربية لدعم ليبيا، وذلك بالتنسيق والشراكة مع دول جوار ليبيا والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وجميع المبعوثين الدوليين والأطراف الآخرين المعنيين بالشأن الليبي.

السيد الرئيس،

كلنا يدرك حجم الصعوبات والتحديات المطروحة أمام الليبيين اليوم، ويهمني في هذا الإطار التأكيد على عدد من الثوابت والمواقف الأساسية التي اعتقد أنها ضرورية لتنسيق وتفعيل خطوات التحرك العربي والإقليمي والدولي إزاء التعامل مع الوضع في ليبيا، وهذه المواقف تعبر عن ما جاء في قرارات مجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن، وهي:

<u>أولا</u>: الحل في ليبيا يجب أن يكون نابعاً من إرادة وطنية ليبية حرة، ولهذا علينا واجب توفير الرعاية اللازمة للعملية السياسية الجارية في ليبيا، والوقوف بحزم ضد أي محاولات للتدخل الخارجي في

شؤونها الداخلية، وذد كل من يحاول النيل من استقلال ليبيا وسيادتها ووحدة شعبها وسلامتها الإقليمية.

ثانيا: أن من أولويات واجباتنا اليوم تجاه ليبيا هو التحرك الفعّال لفرض الإلتزام بالوقف الفوري والشامل لإطلاق النار ولجميع العمليات العسكرية لإبعاد شبح الحرب الأهلية والإرهاب والفوضي والدمار عن الشعب الليبي، والسعي المشترك من أجل حث جميع الليبيين على نبذ العنف والإنخراط في عملية الحوار الوطني الشامل وتحقيق المصالحة بين جميع مكونات أبناء الشعب الليبي دون إقصاء أو تمييز، وذلك من موقع الالتزام لنبذ العنف والإرهاب وتوفير كل الدعم لمسار العملية السياسية.

ثالثا: الإلتزام بتوفير الدعم الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية للدولة الليبية، وعلى رأسها مجلس النواب الليبي المنتخب والحكومة المصغرة التي شكلت مؤخراً، بصفتهما المعبرين عن إرادة الشعب الليبي.

رابعا: ضرورة العمل من أجل توفير الدعم للسلطات الليبية الشرعية لتمكينها من بسط سلطاتها وسيادتها على كامل التراب الليبي، وتقديم العون لتعزيز قدراتها على حل مشكلة انتشار السلاح واستيعاب الميلشيات المسلحة في وحدات الجيش الوطني والأجهزة الأمنية الليبية الشرعية للدولة الليبية.

خامسا: ضرورة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن رقم 2174 الذي أقر استخدام العقوبات الدولية اللازمة لملاحقة الجماعات الإرهابية ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق الليبيين والمخالفة للقانون الإنساني الدولي، كما طالب قرار مجلس الأمن جميع الأطراف الخارجية بالامتناع عن توريد وتزويد الأطراف الليبية غير الشرعية بالسلاح بجميع أنواعه وتعزيز المراقبة على كافة المنافذ البحرية والجوية والبرية الليبية لتحقيق هذا الهدف.

وختاماً السيد الرئيس، أود التأكيد مجدداً على ضرورة تحقيق الشراكة بين مختلف الجهود الدولية والعربية والإقليمية المبذولة لمساعدة ليبيا، وفي هذا الصدد، أنوه بأهمية الدور المحوري الذي تضطلع به آلية دول جوار ليبيا والتي تبنت في اجتماعها الأخير في القاهرة يوم 2014/8/25 مبادرة هامة في هذا الشأن، وأدعو إلى ضرورة إشراكها في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إيجاد تسوية توافقية للأزمة الليبية، وذلك نظراً لدورها الهام في تشجيع كل الأطراف الليبية على الاحتكام لآليات الحوار الوطني الشامل، الذي يظل دائماً الضمانة والركيزة الأساسية لإنجاح مسار عملية الانتقال السياسي الديمقراطي في ليبيا.

وشكراً السيد الرئيس،،،